

دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الالف فخرج جانب الفعلية وضعفت
مما هيته الاسم وهذا على من ذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست
ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم والالف الاقمار مبنية فيرجع الى البناء لا بسبب
وهذا على مذهب النحويين هذا مع ان المعرب داعيا اخر لا يؤكد اعراب ما قبل
النون في نحو ذلك العاين موجب البناء مع ضعفه وهو اشتقاق ما قبل
النون المكون بالحركة المختلطة للفرق بين المعرب المذكور والمجموع المذكور
والواحد الموثق ففتحو في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل
الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع النون معه اتم ارجح في
الانزوي الى سقوطه في الوقف وفي الالف مع الالف لضعف لامه ارجح في
على النون كما عرّب على التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النون من
المضارع بان على اعرابه كما كان الاسم مع النون معرب لكن لما اشتغل حرف
الاعراب بالحركة المتجدد قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا
كما في نحو غلامي على مذهب المصنف يعني ابن الكاظم وقال بعضهم المضارع مع
النون مبنى للتركيب الا اذا استند الى الالف نحو هل يصير بان او او اخر
توضون او ابا نحو هل ترضين لان الضمير البارزة تتبع التركيب لفضلهما بينهما
والجدون للسكينة في حكم الثابت فتكون ترضين وتضرين كتحشون وتحشين
فالمستند الى حرفي الالف معرب مقدرا لاعراب لا اشتغال بحله
بحركة الفرق فان قيل فاذ كانت معرفة فلم لم يعرض النون من الحركة كما
عرض في نحو يصير بان ويضربون وتضربون لما اشتغل بحل الاعراب ابا
لام الكلمة با حركات التانيث للحروف التي هي ضمير قلت كراهة اجتماع
النونات وانما لم يد اعراب عندها لكونها مؤكدة كاد اعرابها بالنسب وتا
التانيث فمما هيته ما تقبل ايضا للفتون والاعراب قبل النون لاعتدالها
ولما يشبهها لثقل الف في منسحقها وتا ايضا عند الكلام على اعراب الالف
التي هيته وتقدم هذه النونات كحسبة مع نون التوكيد اما عند من قال
الفعل مع ما سمي فظا هو ما عند من قال باعراب الفعل مع ما لا يحتاج النونات

ابتنى قوله واما غير المباشر اي لفظا او قدرا فانه معرب مع ما تقدمت به
ليكون فاما تزين ولا تبتعان قال المصنف ويستثنى من المضارع الذي تصنع
به نون التوكيد واما بشر مسله يعني فيها وهو ان يسند الى نون الالف نحو
يصير بانا تزي قال شيخنا ويجاب بانه لاحاقه الى هذا الاستئصال البناء
ليس نون التوكيد بل نون الالف ويدل على اعرابه عند عدم اتصال
النون به رجوع علامة الوقف عند الوقف على التوكيد بالحقيقة قوله
تقول هل تعلمان يا زيدون فاذا وقعت على الفعل حدثت النون
وردت واو الجمع ونون الوقف وقلت هل تعلمون فان كان مبنيا لم يختلف حاله
وصلا ووقفا واغرض عليه في مثاليه الاجتزالي بان كلاهما مجزوم مجرد
النون لاجل الحجاز وهو غير الاعراب التقديري واجاب شيخنا
بان كونها معربين تقديريين على دخول الحجاز عليها موكدين بالنون
وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدور على ما تات
الشيخ الرضي ان الفعل موكدا لمسند الى اعراب الالف معرب مقدور
الاعراب لا تشتغال بحله بحركة الفرق في الحركة الفارقة بين المعرب المذكور
وجمع المذكور والمؤنثة الخطابية قال شيخنا وتقول فيه نظر لان تأكيد الفعل الكالي
عن الطلب وما الخي به نادر لا يليق بخروج التانيث عليه وفي التسهيل بعد ان ذكر
الامور التي يؤكد المضارع بعدها ما مضه وربما كذا المضارع خاليا بما ذكره وظاهره انه
جائز في كيدا المضارع الموقوع المحرر عن سائر الامور على قلة نثرنا ونظا واجاب
بعضهم بان المصنف لم يقصد بذكره التثنية لما هو بصدده بل لما كان قوله
واما غير المباشر فانه معرب مع ما تقدمت به ظاهر التعميم في كل صورة وليس الامر
كذلك ذكره من المثاليين بينه بما علم ان التعميم مراد وانما هذا يعني كونه مع
غير المباشر يعرب بقدر ما في بعض الصور كما في التثنية ثم حذفت الالف لثقلها
النونات فقبل لتقولون فادخل عليه نون التوكيد ثم حذفت نون الاعراب
لنوال الالف قال شيخنا ساكان العوا والنون المدخلة ولا جازان نحو قوله